فى الكيفية وبالعكس البحث الثانى فى العكس المستوى وهو عبارة عن جعل
الجزء الاول من القضية ثانيا والثانى اولا مع بقاء الصدق والكيفية واما
السوالب فان كانت كلية فسبع منها وهى وقتيتان والوجوديتان والممكنتان
والمطلقة العامة لا تنعكس لامتناع العكس فى اخصها وهو وقتية له
لصدق قولنا بالضرورة لا شئ من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما وكذب
بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام الذى هو اعم الجهات لان كل منخسف
فهو قمر بالضرورة واذا لم ينعكس الاخص لان لازم الاعم لازم الاخص ضرورة
واما الضرورية والدائمة المطلقتان فتنعكسان دائمة كلية لانه اذا صدق
بالضرورة او دائما لا شئ من ج ب فدائما لا شئ من ب ج والا فبعض ب ج
بالاطلاق العام وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة
فى الضرورية ودائما لا شئ فى الدائمة وهو محال واما المشروطة والعرفية
العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او
دائما لا شئ من ج ب مادام ج فدائما لا شئ من ب ج مادام ب والا
فبعض ب ج حين هو ب وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب حين
هو ب وهو محال واما المشروطة والعرفية الخاصتان فينعكسان عرفية
عامة لا دائمة فى البعض اما العرفية العامة فلكونها لازمة للعامتين و
اما اللادوام فلانه لو كذب بعض ب ج بالاطلاق العامة لصدق
لا شئ من ب ج دائما فتنعكس لا شئ من ج ب دائما فقد كان كل ج ب
بالفعل هذا خلف فان كانت جزئية فالمشروطة والعرفية الخاصتان
تنعكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ج ليس ب
مادام ج لا دائما وجب ان يصدق بعض ب ليس ج مادام ب لا دائما
لانا نفرض ذات الموضوع وهو ج د فد ج بالفعل ود ب ايضا للادوام
سلب الباء عنه وليس ج مادام ب والا لكان ج حين هو ب وبحين

هوج

١٤٨

هوج وقد كان ليس ب مادام ج هذا خلف واذا صدق الباء والجيم عليه
وتنافيا فيه صدق بعض ب ليس ج مادام ب لا دائما وهو المطلوب فى اما البواق
فلا تنعكس لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس بانسان وبالضرورة
بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائما مع كذب عكسها بالامكان
العام لكن الضرورية اخص البسائط والوقتية اخص المركبات الباقية
ومتى لم تنعكسا لم ينعكس شئ منها لما عرفت ان العكس العام مستلزم لا
نعكاس الخاص واما موجبة فكلية كانت او جزئية ولا تنعكس كلية لاحتمال
كون المحمول اعم من الموضوع واما فى الجهة الضرورية والدائمة والعامتان
تنعكس حينية مطلقة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات الاربع
المذكورة فبعض ب ج حين هو ب والا فلا شئ من ب ج مادام ب وهو
مع الاصل ينتج لا شئ من ج ج دائما فى الضرورة والدائمة ومادام ج فى
العامتين وهو محال واما الخاصتان فتنعكسان حينية مطلقة مقيدة
باللادوام اما الحينية المطلقة فلكونها لازمة لعامتيهما واما قيد اللادوام
فى الاصل الكلى فلانه لو كذب بعض ب ليس ج بالفعل لصدق كل ب ج
دائما ونضمه الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة ودائما
كل ج ب مادام ج ينتج كل ب ب دائما ونضمه الى الجزء الثانى ايضا وهو
قولنا لا شئ من ج ب باطلاق العام ينتج لا شئ ب ب بالاطلاق العام
فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال واما فى الجزئى فنفرض الموضوع د فهو لا ج
بالفعل والا لكان ج دائما و ب دائما لدوام الجيم واما الوقتيتان والوجوديتان
والمطلقة العامة فتنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب
باحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض ب ج بالاطلاق العام والا
فلا شئ من ج ج دائما وهو محال وان شئت عكست نقيض العكس
فى الموجبات ليصدق نقيض الاصل او اخص منه واما الممكنات

لا الباء بدوام الجيم لكن اللازم باطل
لنقيض الاصل باللادوام صح

Copyright © King Saud University